

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2003/48/Add.1
13 February 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والخمسون

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

إتاحة إمكانية التداوي في سياق جوائح كفيروس نقص المناعة البشرية/

متلازمة نقص المناعة المكتسب

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	١ مقدمة
٢	٣-٢ المساهمات المقدمة من الدول
٣	٥-٤ المساهمات المقدمة من المنظمات الحكومية الدولية

أولاً - مقدمة

١ - قدم تقرير الأمين العام، الوارد في الوثيقة E/CN.4/2003/48، إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والخمسين، وفقاً لقرار اللجنة ٣٢/٢٠٠٢، المعنون إتاحة إمكانية التداوي في سياق جوائح فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب". وبالإضافة إلى الردود المشار إليها في ذلك التقرير، وردت إسهامات من حكومة الصين والاتحاد الأوروبي. والردود الكاملة متاحة للاطلاع عليها لدى الأمانة.

ثانياً - المساهمات المقدمة من الدول

الصين

٢ - قدمت حكومة الصين معلومات تفصيلية عن استراتيجيتها وخطة عملها الوطنيتين لمنع ومكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، الجاري تنفيذها على مستوى الأقاليم والمناطق والبلديات والمحليات. وتشمل الأولويات اتخاذ تدابير للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومعالجته، والتوعية والأنشطة التثقيفية، ومبادرات لمعالجة الأسباب الجذرية. وتبين خطة العمل عدداً من التدابير الرامية إلى تحقيق أهداف وغايات معينة مثل ضمان سلامة عمليات نقل الدم، ورفع مستوى التثقيف الصحي، والتصدي للسلوك الذي ينطوي على خطر كبير، وتحسين خدمات الرعاية الصحية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإنشاء نظم رصد فعالة، وزيادة أنشطة التدريب المتعلقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة جنسياً ومكافحتها، وإجراء بحوث بشأن الإيدز. وفي عام ٢٠٠١، أنشأ مجلس الدولة هيئة دائمة لتنسيق عمل جميع إدارات الحكومة المركزية والسلطات الإقليمية فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة جنسياً.

٣ - وفيما يتعلق بالعلاج والرعاية أبلغت الحكومة عن التزامها، عن طريق البرنامج الوطني للإيدز، بدعم المنظمات المجتمعية في مجال توفير المشورة والخدمات الاستشارية لرعاية ومساعدة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأسرهم المعيشية؛ والحد من التمييز ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعائلاتهم وأسرهم المعيشية. وتحدد خطة عمل الحكومة تدابير من أجل إنشاء نظم مجتمعية لتوفير خدمات الوقاية والعلاج والرعاية لمرضى الإيدز؛ وإتاحة إمكانية التداوي لمنع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل؛ وزيادة القدرة على توفير الدواء والعلاج وغير ذلك من الخدمات للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأشارت الحكومة إلى أن برامج العلاج المضاد للفيروسات، في الصين تستفيد من استخدام الأدوية التقليدية. ووجهت الحكومة الانتباه إلى الحاجة الملحة إلى زيادة إمكانية التداوي من الفيروسات في الصين، وذكرت في هذا الصدد أن الإدارات

التابعة لمجلس الدولة تبذل جهوداً لإعفاء واردات الأدوية ذات الصلة بالإيدز من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة، وتقييد الأرباح من بيع هذه الأدوية، وتخفيض سعر الدواء المستورد. وتستكشف الصين سُبُلًا للإسراع بالإنتاج المحلي للأدوية ذات الصلة بالإيدز كما تستكشف سُبُل تقديم إعانات للنفقات الطبية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذين يكونون بحاجة إلى مساعدة.

ثالثاً - المساهمات المقدمة من المنظمات الحكومية الدولية

اللجنة الأوروبية

٤ - قدمت اللجنة الأوروبية نسخة من "الرسالة المتعلقة بالفقرة ٦ من إعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وبشأن الصحة العامة"، التي قدمتها الجماعات الأوروبية والدول الأعضاء فيها إلى مجلس الاتفاق في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وهذه الرسالة تضع المناقشة المتعلقة بالملكية الفكرية في السياق الأوسع لبرنامج عمل اللجنة لمكافحة الأمراض المعدية، الذي اعتمد في شباط/فبراير ٢٠٠١، وتحاول توضيح أحكام الاتفاق التي تعطي مرونة للبلدان لتنفيذ نظام الملكية الفكرية كيما يخدم أهدافاً أوسع تتعلق بالسياسات، مثل الأهداف المتعلقة بالصحة العامة.

٥ - وأشارت اللجنة إلى أنها، بالتوازي مع ذلك، تواصل تشجيع صناعة المستحضرات الصيدلانية على الالتزام بنظام تسعير عالمي متعدد المستويات باعتبار أن ذلك هو الوسيلة الأكثر فعالية لضمان توفير الأدوية لأفقر الفئات على نحو مستدام وبأسعار مقدور عليها. كما أشارت اللجنة إلى اقتراح قدمته في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ لوضع لائحة لتلافي تحويل تجارة بعض الأدوية الأساسية إلى الاتحاد الأوروبي. ومشروع "لائحة المجلس"، الجاري مناقشته حالياً، سيتيح للمصدرين توريد أدوية أساسية بأسعار مخفضة للبلدان الفقيرة. وسيتيح أيضاً للمنتجين أن يزيدوا زيادة كبيرة إمدادهم من الدواء في إطار نظام متعدد مستويات التسعير، مع الإبقاء على الأسعار الأعلى لنفس المنتجات لبلدان الاتحاد الأوروبي.